

على الغلاف

إغلاق «القناة» بوجه الإمدادات النفطية

السياسي شريكاً في حصار سوريا

ليس منتظرأمت إدارة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أنه تخرج وتقرّ بأنها تمت النفط عن سوريا، سياسة الحياء من الطاعة للاميركي، المستلهمه من رواد الجامعة العربية»، نهج يمتدّ من الجولات المحكك إلى فلسطين، إلى سواها من القضايا «المصرية»، الاصطفاف إلى الجانب الاميركي في العقوبات لا يخرج عما سبقه من خطوات اسهمت في اضعاف الدولة السورية وشعبها، ولن يكون «إغلاق قناة السويس» آخرها

«

لم يكن ما قاله رئيس الوزراء السوري، عماد خميس، أمام عدد من ممثلي وسائل الإعلام المحلية، عن تعطيل حكومة مصر لعبور شحنات النفط إلى سوريا، اعتيادياً بأي من

أكدت مصادر إيرانية تعطيل السلطات المصرية لعبور ناقلات النفط

المقاييس ومن البديهي افتراض معرفة خميس بحجم العاصفة التي قد يخبرها هذا الكشف في شارعي بلدين (وכולهما) كانا يوماً ما شعب «جمهورية عربية متّحدة» وخصاً حرباً كان من أبرز ما فيها «عبور القناة»، الجانب غير الاعتيادي في

القرن» كانت تتسيّد طاولة النقاش بينه وبين السيسي؟! الحديث عن العقبات المصرية تؤكده مصادر رسمية في إيران، إذ يوضح المستشار في وزارة الاقتصاد الإيرانية، ميثم صادقي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «مصر ترفض منذ فترة السماح لناقلات النفط بالمرور، التزاماً بالعقوبات الأميركية»، ويتساقط كلامه مع ما قاله عضو مجلس الشورى، حسين رويوران، رداً على سؤال «الأخبار»، من «عدة ناقلات نفط عادت إلى إيران،



ازمة عبور الناقلات النفطية عبر قناة السويس ظهرت بداية في شهر شباط الماضي (أ ف ب)

من دون السماح لها بالعبور إلى سوريا عبر قناة السويس»، وتأتي التوضيحات الإيرانية بعدما استند البعض إلى تصريحات رئيس الوزراء السوري عن توقف «الخط الائتماني» بين سوريا وإيران من دون ذكره الأسباب، للقول إن الجانب الإيراني هو المسؤول عن توقف واردات النفط، وعن هذه النقطة يقول صادقي إنه «لا صحة للكلام عن توقف الضخ بسبب مطالبة إيران لديون من سوريا، لأن رداً على سؤال «الأخبار»، من «الاتفاق حول خط الائتمان الأخير كان يخص على أن سدّد النفقات

السويس» يؤكد التزامها حرية عبور السفن التجارية والحربية، وفق القوانين المرعية، ولا سيما «اتفاقية القسطنطينية»، وشرح البيان أن منع السفن مقتصر على حالتَي عدم دفع الرسوم المتوجبة أو حمل بضائع مخالفة. ويترك هذان الشرطان هامشاً واسعاً للسلطات المصرية لعلقة أي شحنات عبر القناة، وهو ما حدث قبل 7 سنوات، حين ظلت ناقلة النفط «MT Tour» الإيرانية عالقة خمسة أيام بسبب التأخر في دفع رسوم عبور القناة، وهي في طريقها إلى سنغافورة محملة بنفط البيروقرابطة مع جانب من العقوبات الأميركية، ولا سيما تلك التي تستهدف شركات التامين البحري لمنحها من التعامل مع أي سفينة أو ميناء «سهل» العمليات التجارية أو اللوجستية مع سوريا وإيران.

هذا الضغط الأميركي أكدّه تقرير لصحيفة «فاينانسشال تايمز» البريطانية، قال إن وزارة الخارجية الأميركية تواصلت مع شركات التامين الأوروبية وهدتها بلوائح العقوبات التي قد تطاولها في حال مخالفتها «نظام العقوبات»، ويؤكد مستشار رئيس الوزراء السوري للشؤون الإعلامية، ناظم عبد، في حديث إلى «الأخبار» هذا الأمر، إذ يشير إلى أن اتفاقيات اعالي البحار والتامين البحري والقوانين الدولية تخترق جميعها بقرار أميركي، لافتاً إلى وجود خطر على التامين البحري بما يخص سوريا، ما يعني أن «دخول السفن إلى الموانئ السورية يعتبر مغامرة». دور السلطات المصرية الذي تنفيعه كل التصريحات الرسمية من القاهرة ومثيلها في الخارج، دفع البعض إلى التشكيك في صحة حديث رئيس الوزراء السوري. غير أن غياب بيان نفي رسمي من الجانب الحكومي، عزز الفكرة المعاكسة. وزاد على ذلك استضافة وزير النفط والثروة المعدنية، علي غانم، أول من أمس على التلفزيون الرسمي السوري، حيث تحدّث عن كل جوانب أزمة الطاقة، من دون التعرّيج ولو بكلمة عن تعطيل سلطات مصر للاستيراد، نفياً أو تأكيداً.

يكون عبر استثمارات إيرانية على الأراضي السورية، وهذا الأمر قد بدأ فعلاً»، ويشير رويوران، بدوره، إلى أن «التزام مصر بالعقوبات الأميركية هو ما شلّ حركة خط الائتمان». أزمة عبور الناقلات النفطية عبر قناة السويس، ولا سيما المحملة بالنفط الإيراني، ظهرت بداية في شهر شباط الماضي، حين أفيد عن وجود ناقلة متوقّفة داخل المياه المصرية الإقليمية، منسوخة من العبور إلى البحر المتوسط. حينها، خرج بيان رسمي من «هيئة قناة

إلى حدّهم على دعم قرار بلاده في هذا الشأن، ولم يخف بنس أن بلاده تستعد لمواصلة ممارسة كل الضغوط لضمان «الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في فنزويلا»، مستدركاً بالقول: «كل الخيارات مطروحة على الطاولة»، إضافة إلى ذلك، وفي استغلال واضح للزامية الاقتصادية ومحاولة لتبرئة العقوبات، أعلن بنس أن بلاده قررت تخصيص 60 مليون دولار إضافية لمساعدة الشعب الفنزويلي»، متوّعداً كوبا بتخليط العقوبات عليها لوقوفها إلى جانب كاراكاس.

في المقابل، ردّ مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي ندينزاري، على بنس، معتبراً الجلسة «جزءاً من الهجوم على هذا البلد من قبل واشنطن»، وأشار إلى أن الوضع في فنزويلا «لا يهدد السلام والأمن في العالم، بل ثمة أطراف خارجية تهدد السلام والأمن في فنزويلا»، وجدد تأكيد استعداد بلاده للعمل مع كاراكاس على إصلاح الوضع الإنساني، ورفضها التدخل الأميركي في الشؤون الفنزويلية، معتبراً أن العقوبات تعوق حلّ المشكلات.

ويأتي إعلان بنس قبل يوم من بدء وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، جولة في أميركا اللاتينية،

أعلنت بنس أن بلاده تعدّ مشروع قرار يقضي بالاعتراف بفوايدو رئيساً فنزويلا (أ ف ب)
خلال جلسة استثنائية حول الأزمة الإنسانية الفنزويلية، بطلب أميركي، أكد بنس وجوب «سحب صلاحيات مندوب فنزويلا الحالي»، كاشفاً في مؤتمر صحفي أنه طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، سحب أوراق اعتماد مندوب فنزويلا، واعتماد مندوب جديد يمثل غوايدو، غير أن الأمم المحدّدة ردت على المقترح، بالإشارة إلى أن قرار الاعتماد يعود إلى «الدول الأعضاء»، ما دفع بنس

تقرير

واشنطن توجّج حملتها على كاراكاس:

بوهبيو في جولة تحريض لاتينية

بهدف استكمال التحريض والتشديد ضد كاراكاس، يزور خلالها تشيلي وباراغواي والبيرو. وستكون ذروة الجولة في المحطة الأخيرة له عند مدينة كوكوتا الكولومبية المحاذية للحدود مع فنزويلا، حيث سيرزور منظمات تدعم اللاجئين الفنزويليين، «وسيقم التحديات المتعلقة بإغلاق الحدود»، وفق بيان للخارجية الأميركية.

وفي سياق تاجيع الحملة الأميركية أيضاً، أعلن المجلس الدائم في المنظمة الدولية الأميركية، الاعتراف بالانقلابي غوايدو رئيساً انتقالياً، وهو الأمر الذي ردت عليه كاراكاس برفض المقاء عضواً في المنظمة التي تستخدم مصالِح واشنطن، مُحدّدة تاريخ 27 من الشهر الحالي

مشروع ومصدر حكومي، كما وصفته من دون تحديد هويته، أن «فنزويلا سحبت ثمانية أطنان من الذهب من خزائن البنك المركزي الأسبوع الماضي»، وإن من المتوقع أن تباع سيولة المعدن الأصفر «مع سعرها إلى تدبير العملة الصعبة في مواجهة العقوبات». وقال المصدر إن «مخاطبات البنك المركزي انخفضت 30 طناً منذ بداية العام، قبل أن يشد الرئيس الأميركي دونالد ترامب العقوبات، ليقبى نحو 100 طن في خزائن البنك، تزييد قيمتها على أربعة مليارات دولار».

في غضون ذلك، وقيل انعقاد جلسة مجلس الأمن، جددت هافانا دعمها لكاراكاس، إذ ندد زعيم «الحزب الشيوعي» الكوبي، راؤول كاسترو، بضغوط واشنطن على البلدين الإثنائيين، مؤكداً أن بلاده لا تحشى هذه الضغوط. وفي كلمة له أمام الجمعية الوطنية التي اجتمعت لسنّ دستور جديد في البلاد، قال كاسترو: «إننا لن نتخلّى عن أي من مبادئنا، ونرفض كل أشكال الابتزاز وزيادة الحرب الاقتصادية وتعزيز الحصار». يأتي هذا التصريح بعدما كانت هافانا قد أعلنت الأسبوع الماضي ادانتها الأعمال العدائية ضد فنزويلا، التي تسعى من خلالها واشتنك لإسقاط حكومة مادورو والثورة البوليفارية، ورفضت إجراءات القرصنة الاقتصادية الجديدة التي تعتمدها واشنطن لإلحاق الضرر بفنزويلا.

«

مصر

الاحتفاء بالسيسي في واشنطن ينقلب إلى تهديدات!

السيسي، اللواء محسن عبد النبي، إلى حدّ لوح فيه الأميركيون بإيقاف المساعدات العسكرية ومنع قطع الغيار عن المعدات. جاء ذلك، تنقل مصادر مصرية أن المناقشات حول الصفقة سوف يعاد النظر فيها. إذ تشدد مقترحات أولى قذمها المعينون إلى السيسي بعد الاجتماع مباشرة على ضرورة إرجاء الصفقة والمماطلة فيها مع الجانب الروسي حالياً، أو ضمان إعادة بيعها لإحدى الدول بما لا يضرّ العلاقات مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تعيد القاهرة شراء أسلحة روسية أخرى «لا تغضب الأميركيين» بقيمة صفقة الطائرات نفسها، على أن يناقش كل ذلك بصورة موسعة مع القادة العسكريين فور عودة الوفد إلى البلاد، بداية الأسبوع المقبل.

يشار إلى أن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، تعهد بأن بلاده ستفرض عقوبات على مصر في حال شرانها المقالات الروسية. قائلاً في جلسة استماع للجنة مجلس الشيوخ المختصة بميزانية 2020: «اكدنا بوضوح جداً أن شراء مثل هذه المنظومات سيؤسبب في تطبيق عقوبات بالترافق مع قانون التصدي لأعداء الولايات المتحدة... تلقيناً تأكيدات منهم أنهم يفهمون هذا الأمر جيداً، وأمل جاداً أن يقرروا على المنفي في إتمام هذه الصفقات». وفي ملف خارجي آخر «صفقة القرن»، مع أنه يسنّ الداخل المصري، تقول مصادر موأكبة إن الزيارة في هذا الجانب مرت ببهو، على عكس ما توقعته الأجهزة المعنية، علماً بأن السبب هو أن «ترامب لم يقدم شروطاً محددة يجب على القاهرة الموافقة عليها، باستثناء، طرح مسألة تبادل الأراضي»، وهي القضية التي شرح السيسي أسباب تنفيذها، مقدماً إليه مقترحات أخرى يمكن تنفيذها

ليس واضحاً يمدّ أفق العلاقات المصرية – الأميركية عقب زيارة عبد الفتاح السيسي لواشنطن. فهو تلقى خلال ثلاثة أيام تحذيرات وانتقادات أضاعت عليه حفاوة الاستقبال، ووجد نفسه إزاء أزمة جديدة في ملفات خارجية حساسة

القاهرة – جلال حيرت

لم تكن الزيارة التي أجراها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، للولايات المتحدة، حاسمة في مسار العلاقات المصرية – الأميركية، وخاصة في التصريحات التي أدلى بها نظيره الأميركي، دونالد ترامب، في المؤتمر الصحفي قبل القمة، وفرح بها الإعلام المصري. لم تكن سوى تعبير أولي عن رغبة أميركية مباشرة في التعامل مع القاهرة، بعيداً عن الجناح الناتج من انتقادات تخصّ الوضع الداخلي في «المروسة». أي على قاعدة أن السيسي – حرّ

في خلاصة اللقاء، تلقت القاهرة تحذيرات رسمية من شرانها مقاتلات «سو 35» الروسية، وهذه التحذيرات كانت جزءاً من مناقشات السيسي وترامب في الجلسة الموسعة التي جمعت وفدي البلدين، وشارك فيها مدير «المخابرات العامة»، اللواء عباس كامل، ومدير مكتب

الإنترنت، ما زالت خارج إطار البحث والتحليل والطرح والإقرار، بانتظار إعادة هيكلة النظام الوظيفي التي حلم السوريون بإنجازها عبر مشروع الإصلاح الإداري المعمود. إضافة إلى سحب بضائع ومعدات طبية أميركية من أحد الوسطاء بعد عبورها الأراضي السورية. أما في الكواليس الحكومية، فإن تسريبات عن دراسة تتمحور حول إلغاء الدعم الرسي عن المحروقات مقابل تعويض هذا الدعم عبر زيادة للرواتب، لا تزال بين عشرات المقترحات والدراسات، ضمن رحلة البحث عن حلول جديدة.

ومع اتجاه الأنظار نحو الطريق البري والمضي شرقاً لإيجاد الحلول، تعدّ شركات الآف الشاحنات المرزوة بخزانات للسوق، التي تنتظر على طول الحدود المجاورة ريثما يجري التوصل إلى تسوية ما من شأنها تحسين الأوضاع خلال مدة أقصاها تموز المقبل، وإلا فسينقح الاحتقان نتيجة حتمية وللإنصاف، إن المحاولات الحكومية مستمرة لفك الطوق بمساعدة أصدقاء سوريا، بهدف تمرير الشحنات اللازمة عبر وسطاء، وإنها محاولات يجري رفضها وكشفها وملاحقتها تداًعاً، فيما تنازلات لم تكن مقبولة سابقاً وصلت حدة الحصار إلى حدّ



بدأت مؤسسات حكومية سياسة تقشف في استخدام محطات المحروقات (أ ف ب)